سلسلة قطاع الأعمال العام والخصخصة

للدكتور أحمد محمد ارباب
جامعة العلوم التطبيقية
مملكة البحرين

الحلقة السادسة: أهداف الخصخصة والحجج المعارضة للخصخصة

اولا: أهداف الخصخصة

1. تهدف الخصخصة إلى إعادة هيكلة شركات القطاع العام من الناحية الفنية، وذلك بتوفير المعدات الإنتاجية و الخبرات الفنية والمهارات الإدارية والقوى البشرية المدربة لإنتاج وتسويق السلع والخدمات التي تنتجها المنشأة بكفاءة وذلك في ظل سيادة منافسة حقيقية محليا ودوليا.
2. تهدف الخصخصة إلى إعادة هيكلة شركات القطاع العام اقتصاديا لتصبح الشركات قادرة على تحقيق معدل عائد اقتصادي مناسب من خلال تفاعل عوامل الإنتاج المتاحة للمنشأة في ظل نظام تشغيل اقتصادي. إن تصحيح الهياكل الاقتصادية تمتد أهدافه إلى أبعد من ذلك بكثير وتتعلق أساسا بزيادة كفاءة الاستثمار للمشروعات بحيث تعطي إنتاجا متزايداً من حيث الكم والقيمة والجودة. وبالتالي إعطاء المشروعات قدرة عالية على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية. ومن ثم فإن الاعتماد على قوى السوق على نحو متزايد يؤدي إلى حسن توجيه الموارد في إطار صياغة واعية للأهداف واختبار جيد لفرص الاستثمار المتاحة في المجتمع. ولعل هذا يؤدي إلى اتساع نطاق مساهمة الوحدات الاقتصادية في زيادة رفاهية المجتمع وتحسين الدخول وزيادة الصادرات والحد من الواردات.
3. تهدف عملية الخصخصة إلى تصحيح الهياكل المالية للمنشآت القطاع العام لتصبح هياكل متوازنة وفاعله، وفي الوقت نفسه تحقق للمنشآت الربحية والسيولة وتضمن خدمه الديون وأداء الالتزامات التي عليها.
4. في مجال الكفاءة والتنمية فإن عملية الخصخصة تهدف إلى خلق مناخ تنافس بين القطاعات الاقتصادية وبين الوحدات الاقتصادية داخل كل قطاع سواء في المجالات الإنتاجية أو التسويقية أو المالية أو البشرية، هذا المناخ من شأنه أن يترك أثره الايجابي على كمية وجوده الإنتاج ، كما يتوقع أن يكون له تأثيره على رضا المستهلك وعلى صناعة التصدير. هذا إلى جانب مساهمته في تهيئة الظروف لإدخال تكنولوجيا حديثة وتشجيع الابتكار، فضلاً عن المساهمة في جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

5. تهدف الخصخصة إلى توسيع وتنويع قاعدة الملكية، فمن شأنه أن يعطي برنامج خصخصة الملكية طابعاً ديمقراطياً، يوفر له فرص النجاح السياسي والتأييد الجماهيري وإذا ما امتد هدف توسيع دائرة الملكية إلى العاملين في المنشاة، فقد يكون من شأنه أن يؤدي إلى تحسين مستوى الأداء وحماية المنشأة ضد التعرض لمخاطر الإفلاس.

6. تهدف الخصخصة إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد وإلى تنشيط المنافسة وقوى السوق.

7. تهدف الخصخصة إلى تنمية وتطوير أسواق المال حيث تساهم ليس فقط في تنمية سوق المال المحلية وإنما تساعد في استرجاع رؤوس أموال أفراد المجتمع من الخارج بتوفير فرص داخلية للاستثمار بالإضافة إلى تجميع مدخرات صغار المستثمرين واستغلالها في القطاعات الإنتاجية.

8. تهدف الخصخصة إلى خلق مصدر تمويل لخزينة الدولة وتحسين وضع الموازنة العامة بالإضافة لتخفيض رقابة القطاع العام وإجراءاته.

9. تهدف الخصخصة إلى نقل المعرفة التقنية وتوظيفها في الاقتصاد الوطني.

10. وأخيراً وليس آخراً تأخذ الأهداف السياسية صوراً عديدة من بينها الحد من فرص ممارسة الفساد واستغلال المال العام من قبل المسئولين الحكوميين والسياسيين وإدارة المنشأة. إلى جانب الحد من الآثار السلبية التي تحدثها ضغوط السياسيين والنقابات العمالية، فان الخصخصة ومن خلال تملك العاملين للمنشأة أو حصة كبيرة من رأسمالها، من شأنها أن تترك أثر ايجابياً على العلاقة بين العمال والإدارة، مما قد يضعف الدور السلبي الذي تلعبه النقابات العمالية.

ثانيا: الحجج المعارضة للخصخصة

بالرغم من المبررات التي تساق لتبرير الخصخصة فإن هناك عدد من المفكرين والسياسيين من مختلف الدول يعارضون الخصخصة ويناشدون بضرورة استمرار منشآت قطاع الأعمال العام في أداء دورها التنموي. ويبررون ذلك بالآتي:

1. أن منشآت قطاع الإعمال العام قامت بدور ريادي في الدول النامية، حيث حققت هذه المؤسسات، وخاصة في القطاع الصناعي قدراً واسعاً من التصنيع، كما أنها وفرت في كثير من الحالات الاكتفاء الذاتي في الغذاء بالمناطق المحلية والريفية، كما ساعدت على زيادة الصادرات في كثير من الدول النامية، ولا زالت هذه المشروعات والقطاع العام تلعب دوراً رئيسياً في التنمية الاقتصادية. وأضاف بأنه يترتب على الخصخصة أن يكون المستهلك هو الضحية المؤكدة لهذه العملية. ويظهر ذلك تماماً في حالة احتكار القطاع العام لمنتج معين، وعدم وجود منافسه في مجال إنتاجه، فما أن ينتقل هذا الإنتاج أو الخدمة إلى القطاع الخاص حتى يتحكم في أسعارها وفي كمياتها دون منافس.

2. أن الخصخصة ستلغى كل الأهداف الاجتماعية الأخرى التي تستهدفها المشروعات الحكومية والقطاع العام، إذ أن الإدارة في القطاع الخاص تهدف بالدرجة الأولى إلى تعظيم الأرباح لصالح المساهمين، أما الإدارة في القطاع العام فتهدف أساساً إلى توفير المنتج أو السلعة أو تقديم الخدمة إلى المستهلك النهائي بغض النظر عن الأسعار أو استيعاب عمالة فائضة، ومن ثم تكون قرارات التحول من الملكية الحكومية إلى ملكية القطاع الخاص مبنية على أسس غير سليمة، وخصوصاً إذا طبقنا العامل المادي فقط ممثلاً في تعظيم الأرباح.

3. إن عملية الخصخصة لابد وأن يصاحبها موجة من الفساد وظهور طبقات انتهازية وطفيلية، ومع عدم توافر رؤوس الأموال اللازمة في الدول النامية مما يؤدي إلى ضرورة الاستعانة بالمال الأجنبي وما يعنيه ذلك من سيطرة أجنبية مره أخرى، كما أن الخصخصة من الناحية الأيديولوجية فيها إضعاف لنظرية خدمة المجتمع ككل وسيادة النزعة الفردية الحالية التي تسود أجزاء كثيرة من العالم. كما أن الخصخصة ستفقد العمال الذين يعملون في القطاع العام والمشروعات الحكومية وظائفهم المستقرة ومكاسبهم الاجتماعية، كما ستؤدي إلى فقدان أو نقص سيطرة الدولة على مواردها الاقتصادية بترك الأمر للقطاع الخاص مما يضر في النهاية بأوضاع الاقتصاد القومي. وأضاف أن القطاع الخاص سوف يقبل على تحويل ملكية المشروعات الناجحة إليه مع عدم الإقبال على المشروعات الخاسرة أو التي لا يتوقع أن تحقق أرباحاً مجزية بعد تحولها للقطاع الخاص.